



www.alkashif.org

مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية

تقرير اللجنة المستقلة عن قوى الأمن العراقية

رئيس اللجنة الجنرال المتقاعد: جيمس آل جونز

٦ / أيلول / ٢٠٠٧

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية



Center for Strategic & International Studies
PROVIDING STRATEGIC INSIGHTS AND POLICY SOLUTIONS

ترجمة : مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

في هذا العدد ترجمة ملخص تقرير اللجنة المستقلة والمتكون من ١٥٣ صفحة، حول تقييم القوات الأمنية العراقية والمشكلة من عشرين عسكرياً أمريكياً رفيع المستوى وبتكليف من قبل الكونغرس الأميركي وبدعم من قبل مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، والمرفوع الى لجان القوات المسلحة والعلاقات الخارجية والميزانية والمخابرات في مجلسي الكونغرس الأميركي، لذلك فالنقيرير يحظى بمصداقية عالية المستوى ويعكس الحقيقة بدرجة كبيرة من الواقعية. وكان قد حظي التقرير بتغطية إعلامية واسعة وواجه ردود أفعال كثيرة.

ومن أهم ما ورد في هذا التقرير قوله: بأن قوى الأمن العراقية سوف لن تكون قادرة على تأمين حدود العراق ضد أي تهديد عسكري تقليدي في وقت قريب، ولن تكون هذه القوى ، في كل الأحوال ، قادرة على إنجاز مسؤولياتها الأمنية الرئيسية بشكل مستقل خلال ١٢ - ١٨ شهراً القادمة.

وإجمالاً، يعرض تقييم اللجنة تقدماً أفضلًا للجيش العراقي ولوزارة الدفاع وأقل منه لوزارة الداخلية ، التي يسبب إختلالها الوظيفي في إحباط قدرات قوى الشرطة لتحقيق المستوى الحيوي الفاعل لأمن وإستقرار العراق، ولقد قيمت وزارة الدفاع بوصفها واحدة من المؤسسات الأفضل أداءً في الحكومة العراقية فهي تبني المؤسسات الضرورية وتتقدم لتحقيق مهامها في الإشراف على القوات المسلحة العراقية ومدتها بالموارد، وإن حداثة القوة الجوية العراقية نسبياً قد قلل من قدراتها على توفير الدعم الجوي المطلوب للعمليات الأرضية . لقد صممت بصورة جيدة لتلائم جهود مقاومة التمرد وليس لتلائم الإحتياجات المستقبلية لقوة جوية مقادرة بصورة تامة، والقوة البحرية العراقية قوة صغيرة وأسطولها الحالي غير كافٍ لتنفيذ مهامها، وستستمر بالاعتماد على القوة البحرية التابعة للتحالف لإنجاز مهمتها في المستقبل المنظور، وإن وزارة الداخلية هي وزارة بالإسم فقط . وتوصف بإختلالها الوظيفي وطائفيتها الى حد بعيد ، وتعاني من قيادة غير كفوءة ، وإن مؤسسة الشرطة هذه غير قادرة اليوم على توفير الأمن بالمستوى الكافي لحماية الحدود العراقية من المتمردين والعنف الطائفي، وإن قوى أمن الحدود بصورة عامة غير فاعلة وتحتاج إلى المزيد من التجهيزات والتدريب والبنى التحتية قبل أن يستطيعوا أن يلعبوا دوراً مهماً في تأمين حدود العراق، ومما يقوّض أمن الحدود بصورة عامة تقسيم مسؤولياته بين وزارة الداخلية ووزارة النقل.

وفي معرض الإجابة عن سؤال: "ماذا يعني كل هذا فيما يخص مستقبل العراق؟" ، يذهب التقرير الى عرض عدد من الإستنتاجات والتوصيات، والتي من ضمنها: إن الطائفية والفساد مستشريان في وزارة الداخلية وتعيقان قدرات الوزارة لإتمام مهامها في توفير أمن داخلي للمواطنين العراقيين، والشرطة العراقية لازالت تحت مستوى التجهيز اللازم لمواجهة التهديدات التي تواجهها وتعاني من نقص دائم في المعدات الحيوية، إن للشرطة العراقية جهاز تحقيقات ضعيف جداً وقدرات بسيطة تُحدُ من فاعليتها، لقد أثبتت الشرطة الوطنية عدم

فاعلية عملياتية ، الطائفية التي في وحداتها تقوّض قدراتها على توفير الأمن ، هذه القوة ليست حيوية في شكلها الحالي ، وينبغي تفكيك الشرطة الوطنية وإعادة تنظيمها، وإن الفساد مشكلة خطيرة في العديد من الموائى والمداخل البرية، وهذه الحقيقة لم تعالج بصورة مناسبة، وإن إزالة الفساد قد تكون قضية أجيال في العراق .

إن هذا التقرير يعكس وبعد مرور أربع سنوات من غزو العراق مدى الجهود التي يجب أن تبذل لبناء وإيجاد قوات أمنية مسلحة قوية ومقتدرة وقادرة على أداء الواجبات الملقاة على عاتقها ، وبدون الإعتماد على القوات الأجنبية؟؟ فهل كان هذا التقصير سهواً أم متعمداً؟؟؟

إن هذا التقرير المستقل والمحايد مما لا يستغني عنه صناع القرار في العراق وكل مهتم بالشأن العراقي العام.

ولمن يريد الإطلاع على أصل التقرير فهو موجود على الرابط التالي:

http://www.csis.org/component/option,com_csis_progj/task,view/id,1028/

المحتويات

| | |
|----|---|
| ٥ | تقرير اللجنة المستقلة عن قوى الأمن العراقية..... |
| ٥ | ملخص تنفيذي..... |
| ٨ | التقييم العام لقوى الأمن العراقية..... |
| ٨ | تقييم وزارة الدفاع..... |
| ٨ | تقييم الجيش والقوات الخاصة..... |
| ٩ | تقييم القوة الجوية..... |
| ٩ | تقييم القوة البحرية..... |
| ١٠ | تقييم وزارة الداخلية..... |
| ١٠ | تقييم مؤسسة الشرطة العراقية..... |
| ١٠ | تقييم الشرطة الوطنية..... |
| ١٠ | تقييم قوات أمن الحدود..... |
| ١٠ | بناء القدرات بصورة شاملة..... |
| ١١ | ملاحظات إضافية..... |
| ١١ | إستنتاجات و نتائج رئيسية وتوصيات..... |
| ١١ | تقييم شامل للقوات الأمنية العراقية - الجيش والشرطة..... |
| ١٢ | وزارة الدفاع..... |
| ١٣ | الجيش العراقي والقوات الخاصة..... |
| ١٥ | القوة الجوية العراقية..... |
| ١٥ | البحرية العراقية..... |
| ١٧ | وزارة الداخلية..... |
| ١٧ | مديرية الشرطة العراقية..... |
| ١٩ | الشرطة الوطنية..... |
| ٢٠ | قسم حماية الحدود..... |

تقرير اللجنة المستقلة عن قوى الأمن العراقية

ملخص تنفيذي

الإنتداب القانوني: شُكلت اللجنة المستقلة للقوى الأمنية في العراق من قبل كونغرس الولايات المتحدة حسب القانون العام ٢٨ - ١١٠ الموقع من قبل الرئيس جورج دبليو بوش في ٢٥ مايس ٢٠٠٧ ، وذلك لتقييم إستعداد قوات الجيش والشرطة لتنفيذ أربع مسؤوليات رئيسية : **حفظ وحدة الأراضي العراقية، منع تشكيل ملاجئ آمنة للإرهاب الدولي ، توفير المزيد من الأمن للمحافظات الثمانية عشر للبلاد خلال ١٢ - ١٨ شهراً القادمة وتحقيق نهاية للعنف الطائفي للوصول إلى المصالحة الوطنية .**

فضلاً عن ذلك ، كُلفت اللجنة بتقييم قدرة القوات الأمنية العراقية (الجيش والشرطة) في مجالات وظيفية رئيسية ، بضمنها التدريب و المعدات و الانضباط والسيطرة و الاستخبارات اللوجستية ، مع دراسة إحتمال أن إستمرار دعم الولايات المتحدة سيسهم في إستعداد قوى الأمن العراقية و أخيراً أصدرت التعليمات الى اللجنة بكتابة تقريرها عن كامل نتائجها إلى الكونغرس .

وبناء على طلب الكونغرس ، قدمت اللجنة تقريرها قبل الموعد النهائي كي يستطيع صناع السياسة دراسة نتائجه بنفس الوقت مع تقارير التقدم الأخرى في الأمن العراقي التي ستقدم إلى الجهات الفرعية التنفيذية والتشريعية .

التنظيم: لإنجاز هذا التقييم المهم، ترأس اللجنة الجنرال جيمس أل جونز ، القائد السابق لفيالق

البحرية الأمريكية ، والقائد الأعلى للقوى المتحالفة الأوربية و مجموعة من فريق عالي التأهيل من عشرين من كبار الضابط العسكريين المتقاعدين البارزين و رؤساء شرطة و نائب وزير الدفاع السابق . وقد دُعِم هذا الفريق المستقل من قبل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، وكانت اللجنة تراكم ٦٠٠ سنة من الخبرة العسكرية و الدفاع وتجارب تعزيز القانون وخبرة في مجالات الإحتراف خطت للفحص و التدقيق .

وبغية مواجهة المتطلبات الواسعة من المواضيع المحددة من قبل الكونغرس . فقد تفرعت اللجنة إلى عشر مجموعات كل مجموعة يقودها مفوض أقدم وتركز، إما على إحدى المكونات المنفصلة للشرطة الوطنية أو داخل أحد المجالات الوظيفية . على أن تكون نتائج المجموعات عرضة للمراجعة والدمج من قبل جميع أعضاء اللجنة (راجع جدول ١) .

النشاطات: خلال فترة الدراسة قام أعضاء من اللجنة بالسفر والتنقل في أنحاء العراق في ثلاث مناسبات منفصلة بما مجموعه عشرين يوماً لجمع الحقائق والانطباعات الأولية ، كما قام أعضاء اللجنة بزيارات موقعية للجيش العراقي والمقرات الرئيسية للوزراء والى مختلف مراكز القيادة ومؤسسات التدريب وقواعد العمليات . كما زاروا مراكز الشرطة العراقية والمراكز الأمنية المشتركة وأكاديميات تعزيز القانون ، كما قام أعضاء اللجنة بالسفر إلى الحدود و الموانئ والمؤسسات الأمنية الداخلية ، وكذلك إلى مؤسسات التحالف المصممة للمساعدة في تدريب قوات الأمن العراقية وتطويرها . (راجع الأشكال ١ و ٢) . قابلت اللجنة أكثر من مائة موظف

أراضيه ومنع تشكيل ملاجئ آمنة للإرهاب الدولي ، وتوفير الأمن والاستقرار ل ١٨ محافظة عراقية وعلى الرغم من إنها ليست مهمة خاصة لتقييم قدرات الوزارات العراقية ، فإن اللجنة إهتمت بهذا الملف لأن الوزارات مرتبطة بتطور وإستعداد وقابليات قوى الأمن في البلد .

السياق او الخلفية: لقد أصبح تطوير الجيش العراقي والشرطة إلى درجة من الفاعلية الإجمالية تكون قادرة معها على توفير الأمن وتعزيز دور القانون أصبح هذا الأمر من الأمور الرئيسية للحكومة العراقية والقوات المتعددة الجنسية .

إن مهمة بناء القوات بنفس الوقت الذي تشترك فيه بالعمليات الأمنية ، بالاشتراك مع التحالف أو بشكل مستقل ، يمثل للحكومة العراقية الكثير من المشاكل والتحديات. كبار قادة التحالف يشخصون هذه العملية "كبناء طائرة وأنت في حالة طيران" . وفي حالتنا هذه، وأنت معرض لإطلاق النار . وشبيه بذلك ، تحديات القادة العراقيين لتنمية الولاء والحرفية وتماسك قوى الجيش والشرطة، في ظروف المعركة و أثناء العمل على تشكيل حكومة وطنية قادرة على إحتواء الخلافات ، العشائرية و التاريخية والعرقية والدينية .

عراقي ، وأكثر من مائة موظف حكومي أمريكي حالي وسابق وأكثر من عشرة من الخبراء القياديين غير الحكوميين في قوى الأمن العراقية . إنقى أعضاء اللجنة مع سلطات التحالف والسلطات العراقية ، العسكرية منها والمدنية ، التي تشرف على إعداد الرجال و التدريب و التجهيز والنشاطات العملية لقوى الأمن العراقية وتحدثوا مع الأفراد المسؤولين عن الوظائف الأمنية الانتقالية ، من القوة متعددة الجنسية - العراقية (MNF-I) إلى الحكومة العراقية. كما أمضى أعضاء اللجنة وقتاً مع المتدربين و الفرق الانتقالية و الوحدات العملية والمتدربين وكذلك مع المواطنين العراقيين . كما تشاوروا مع الموظفين في الحكومة الأمريكية الحاليين منهم والسابقين . وأخيراً ، تفحصت اللجنة المعلومات الرسمية الرئيسية والوثائق والمعلومات ذات الصلة بأداء وحالة قوى الأمن العراقية و نسبة تقدمهم وتوقعاتهم لإنجاز المسؤوليات المرتبطة بقوة أمن فاعلة وحرفية .

تعريف قوى الأمن العراقية: تتألف قوى الأمن العراقية من مكونين رئيسيين إثنين : الجيش العراقي (الجيش ، القوات الخاصة ، البحرية ، والقوة الجوية) والتي قدرتها MNF-I في تقرير حزيران بما يزيد عن ١٥٢.٠٠٠ فرد وهي تعمل تحت سلطة وزارة دفاع البلاد، والشرطة العراقية (مؤسسة الشرطة العراقية المحلية والشرطة الوطنية) مع قسم حماية الحدود ، التي تقيمها القيادة ب ١٩٤.٠٠٠ عنصر أمن مدني يُدارون من قبل وزارة الداخلية (١) .

هذه الدراسة دقت كلا المكونين . كل واحد وتكامله مع قدرات البلد الأخرى لحماية وحدة

إشعال التوترات الطائفية ، وعدم إستقرار الحكومة والتأثير على الرأي العام وخصوصاً في الولايات المتحدة .

وفوق ذلك ، فإن التوتر الفئوي والعنف داخل العراق يغذيه بطيء المصالحة الوطنية و عدم تقدمها ، ويعززه ويقويه تدفق المقاتلين الأجانب و الإرهابيين والأسلحة ، وتديمه دول الجوار ، مثل إيران وسوريا . هاذان البلدان وجماعات غير حكومية أخرى تعترف بصورة عامة بأنها تلاحق الأهداف الطائفية و السياسية والأمنية داخل العراق وتوفر الرجال والسلاح والدعم للمقاتلين والمليشيات ليقاتلوا بالنيابة عنها . تهدف نشاطاتهم بصورة رئيسية إلى المساهمة في التمزيق الفئوي و العنف وعدم الاستقرار في العراق .

في الغرب على وجه الخصوص ، والمناطق الرئيسية المحيطة ببغداد ، بدأت الظروف الأمنية بالتغير الإيجابي من قبل عناصر العشائر الذين إنقلبوا ضد القاعدة و يبحثون عن تقليل العنف . لقد قدر آخر تقرير من المخابرات الوطنية الأمريكية عن العراق إن : "هناك تحسن ملموس ولكن غير مستقر في الوضع الأمني العراقي منذ آخر تقرير للموقف في العراق عن المخابرات الوطنية في كانون الثاني ٢٠٠٧ إن التصاعد الحاد في معدلات العنف قد تراجع الآن ، ومستوى الهجمات الكبيرة في أنحاء العراق قد إنخفضت خلال الأسابيع السبعة - التسعة الأخيرة" (٢) . وهناك ضمن تقرير اللجنة أشكال ومنحنيات زدنا به التحالف تصور إتجاهات البيئة الأمنية .

البيئة الأمنية: تتزايد البيئة الأمنية العراقية تنوعاً وتعقيداً . إنها تتميز بتهديدات متعددة تنشأ من الصراع على السلطة بين المتنافسين الطائفيين والمجاميع الإرهابية من الإسلاميين المتطرفين (بظمنهم القاعدة) و المتمردين السنة و الميليشيات الشيعية والعناصر الإجرامية . لكل فئة مدى مختلف من الأهداف ولها أجندة وقدرات خاصة بها .

هؤلاء المقاتلون، ومستوى العنف وعدم الاستقرار الذي يسببه ، يظهرهم بصور مختلفة في أنحاء البلاد . وتختلف الظروف الأمنية بصورة واسعة بين محافظات القطر والمناطق المحلية الأخرى ، وتتأثر بقوة بالمواقع الجغرافية والتكوينات الديموغرافية وكثافة التوتر الطائفي و نوعية القادة السياسيين وتوفر الموارد .

في الشمال ، الكرد و السنة العرب والمجاميع الأخرى يتنافسون من أجل السيطرة على الأراضي والمصادر الطبيعية ، وخصوصاً في منطقتي كركوك والموصل . في الجنوب ، حيث التأثير الإيراني الحاد ، تقاوت المجموعات الشيعية بعضها بعضاً للهيمنة السياسية والاقتصادية. في الغرب ، يستمر المتمردون السنة بقتال حكومة السيطرة الشيعية والتحالف لغرض إعادة السلطة السياسية السنية ومكانتها . المجاميع الإرهابية بضمنها القاعدة تخوض حرباً لإنجاز هدفهم في تأسيس الخلافة الإسلامية في العراق. في بغداد ، وهي مركز العراق السياسي والثقافي والاقتصادي ، فإن الموقف الأمني يتميز بالصراع العرقي - الطائفي، وإنتشار النشاطات الإجرامية. تعقيدات الموقف ناشئة من فرض العنف من قبل الإرهابيين ، والمليشيات والمتطرفين الدينيين الذين يبحثون عن

التقييم العام لقوى الأمن العراقية

لقد وجدت اللجنة بصورة عامة ، إن القوى الأمنية العراقية ، الجيش والشرطة قد أظهرت تقدماً متذبذباً ، ولكن كان ينبغي أن يكون هناك تحسن متزايد في كل من إستعداداتهم وقدراتهم لتوفير الأمن الداخلي للعراق . أما ما يخص الأخطار الخارجية ، فُتَظَهر الشواهد بأن قوى الأمن العراقية سوف لن تكون قادرة على تأمين حدود العراق ضد أي تهديد عسكري تقليدي في وقت قريب .

على الرغم من النقص الكبير في الدعم القتالي وقدرات دعم الخدمات القتالية ، فإن القوات المسلحة العراقية الجديدة خصوصاً الجيش منها ، حيث أظهرت أدلة على تطوير البنى التحتية الأساسية التي تؤدي إلى التشكيل الناجح للقدرات الدفاعية الوطنية . تتفق اللجنة مع وجهة النظر التي عبر عنها خبراء الولايات المتحدة والتحالف والعراقيين من أن الجيش العراقي قادرٌ على أن يأخذ يوماً بعد يوم المزيد من المسؤوليات القتالية من قوات التحالف . **لن تكون القوى الأمنية العراقية ، في كل الأحوال ، قادرة على إنجاز مسؤولياتها الأمنية الرئيسية بشكل مستقل خلال ١٢ - ١٨ شهراً القادمة .**

إجمالاً، يعرض تقييم اللجنة تقدماً أفضلًا للجيش العراقي ولوزارة الدفاع وأقل منه لوزارة الداخلية ، التي يسبب إختلالها الوظيفي في إحباط قدرات قوى الشرطة لتحقيق المستوى الحيوي الفاعل لأمن وإستقرار العراق .

تتحسن الشرطة العراقية على مستوى السيطرة المحلية ، حيث تكون التركيبة العرقية للسكان

نسبياً متجانسة وقد جُنِدَ الشرطة بالفعل من مناطق محلية . لقد ضعفت قوى الشرطة بالفساد و الإختلال الوظيفي في وزارة الداخلية . كانوا في بعض المناطق ، عرضة للاختراق وكانوا غالباً لا ينصاعون لأوامر القادة والتدريب والتكتيكات والمعدات ويحملون الأسلحة مع الإرهابيين والمجرمين والمليشيات التي ينبغي عليهم مقاتلتها. ينبغي تسريع معدلات تحسين الشرطة العراقية لتواجه المسؤوليات الأمنية الرئيسية .

تقييم وزارة الدفاع

لقد قيمت وزارة الدفاع بوصفها واحدة من المؤسسات الأفضل أداءً في الحكومة العراقية فهي تبني المؤسسات الضرورية وتتقدم لتحقيق مهامها في الإشراف على القوات المسلحة العراقية ومدّها بالموارد . تستطيع الوزارة أن تخطط وتمول على المستوى الأساسي ولكن تنفيذ الميزانية يتطلب تحسينات مهمة . لقد أسست لأنظمة إدارية أساسية ، وتشغل على نظام تدريب ملائم. وعلى أية حال ، فإن البيروقراطية عديمة الخبرة والمركزية القوية تقلل من قدراتها . هذه العيوب تقلل من الاستعداد العملي والقدرات وفاعلية الجيش العراقي .

تقييم الجيش والقوات الخاصة

بصورة عامة، أصبح الجيش العراقي والقوات الخاصة أكثر كفاءة في عمليات مقاتلة التمرد ومقاتلة الإرهاب ، لقد حصلوا على الحجم والقوة اللازمين وستكون قادرة بشكل متزايد على القيام بمسؤوليات أمنية أعظم في العراق . **لواء القوات الخاصة على مستوى عالٍ من القدرة وفعال تماماً .**

تقييم القوة الجوية

إن حداثة القوة الجوية العراقية نسبياً قد قلل من قدراتها على توفير الدعم الجوي المطلوب للعمليات الأرضية . لقد صممت بصورة جيدة لتلائم جهود مقاومة التمرد وليس لتلائم الإحتياجات المستقبلية لقوة جوية مقتدرة بصورة تامة . وعلى الرغم من قلة توفر الأفراد الماهرين المناسبين وعدم تقييم حجم القوة بالنسبة الى الفعليات العملية ، هناك تقدم بمعدل واعد في فترة التشكيل هذه .

تقييم القوة البحرية

القوة البحرية العراقية قوة صغيرة وأسطولها الحالي غير كافٍ لتنفيذ مهامها . على أية حال ، إنها تحرز تقدماً في هذه المرحلة المبكرة من التطور : إن لها خطة مدروسة للنمو وتنفيذ بنجاح . نضوجها يعيقه تركيز وزارة الدفاع على القوات البرية وعمليات مواجهة الإرهاب ، وهذا أمرٌ مفهوم وكذلك بيروقراطية غير الكفوئين . ستستمر البحرية العراقية بالاعتماد على القوة البحرية التابعة للتحالف لإجاز مهمتها في المستقبل المنظور .

لقد تدرب على مواجهة الإرهاب وقد فُيم على أنه أفضل العناصر العسكرية العراقية الجديدة .

يملك الجيش العراقي أفراداً راغبين وقادرين بشكل ملائم ، وقدرات تدريبية أساسية تتحسن بشكل ثابت ، ومعدات مصممة لعمليات مواجهة الإرهابيين . هناك شواهد تظهر إن الجندي العراقي الجديد يرغب بالقتال ضد الأعداء المعينين للدولة ، مع بعض الاستثناءات لازالت قائمة على طول الخطوط العرقية . ويبدل الجيش جهوده لتقليل التأثير الطائفي بين مراتبه وتحقيق بعض التقدم . تتزايد النشاطات العملية الفاعلة ، ولكنها ستستمر بالاعتماد على المساعدات في جوانب مثل الأوامر والسيطرة و المعدات و الدعم الناري و الدعم اللوجستي و الاستخبارات والنقل . وعلى الرغم من استمرار التقدم ، فإن الجيش العراقي لن يكون جاهزاً لتحقيق دوره الأمني بصورة مستقلة خلال ال ١٢ - ١٨ شهراً القادمة . مع ذلك ، فإن اللجنة تعتقد أن تقدماً جوهرياً يمكن إحرازه خلال هذه الفترة من الزمن .

إن التحدي الذي يواجه الجيش ، هو فاعليته العملية المحدودة ، وسببها الرئيسي النقص في القيادة و فقدان المعايير الانضباطية والتأديبية والنقص اللوجستي . بعض هذه النواقص يعتبر أمراً عادياً بالنسبة إلى وحدات حديثة وتشكيلات تدعمها حكومة مشكلة حديثاً . العديد من المشاكل يعزى الى القيادة الهامشية للمناصب العسكرية الكبيرة و المناصب المدنية في كل من وزارة الدفاع والقيادات العملية . إن تحديد هوية الجيل القادم من القادة العراقيين في وقت مبكر ووضعهم في المواقع الرئيسية سيكون مساهمة مهمة في تطوير فاعلية الجيش العراقي .

تقييم وزارة الداخلية

إن وزارة الداخلية هي وزارة بالإسم فقط . وتوصف باختلالها الوظيفي وطائفيتها الى حد بعيد ، وتعاني من قيادة غير كفوءة . ومثل هذا العيب الأساسي يمثل عائق جدي في تحقيق المستويات المطلوبة من الاستعداد والقدرات والفاعلية لدى الشرطة وقوى أمن الحدود المهمة للأمن الداخلي وإستقرار العراق .

تقييم مؤسسة الشرطة العراقية

مؤسسة الشرطة العراقية مؤسسة هشة . لقد تحسّن تدريبها عما كانت عليه قبل سنة مضت وتمثل حضوراً في بعض المناطق ولكن القوة تحت التجهيز ومختربة من قبل الميليشيات والمتمردين . على العموم ، مؤسسة الشرطة هذه غير قادرة اليوم على توفير الأمن بالمستوى الكافي لحماية الحدود العراقية من المتمردين والعنف الطائفي . إن الشرطة جهة مركزية على المدى البعيد لتثبيت الأمن في العراق . ولكي تكون فاعلة في محاربة التهديدات التي تواجهها بضمنها العنف الطائفي ، فإن مؤسسة الشرطة العراقية يمكن أن تتحسن بالتدريج إذا ما أصبحت وزارة الداخلية مؤسسة حرفية أكثر مما هي عليه الآن .

تقييم الشرطة الوطنية

أثبتت الشرطة الوطنية عدم فاعليتها العملية ، والطائفية في هذه الوحدات قد تقوّض بشكل أساسي قدرتها على توفير الأمن . هذه القوة غير حيوية في تشكيلها الحالي .

تقييم قوات أمن الحدود

إن قوى أمن الحدود بصورة عامة غير فاعلة وتحتاج إلى المزيد من التجهيزات والتدريب

والبنى التحتية قبل أن يستطيعوا أن يلعبوا دوراً مهماً في تأمين حدود العراق . إن قسم حماية الحدود يعاني من الدعم البسيط من وزارة الداخلية ، ومما يقوّض أمن الحدود بصورة عامة تقسيم مسؤولياته بين وزارة الداخلية ووزارة النقل . الفساد والتغلغل الخارجي في قوى أمن الحدود واسع الانتشار والحدود سهلة الإختراق .

بناء القدرات بصورة شاملة

للمحافظ على تقدم تطوير قوى الشرطة العراقية على مدى الأشهر ١٢ - ١٨ ، فإن الحكومة الوطنية قد يجب أن تؤسس إدارة كفوءة وواقعية لتقديم الدعم الكامل المطلوب للجيش والشرطة . تفعل ذلك مع بناء نظام جيد للمشتريات والتخزين وأنظمة لإدارة الممتلكات وتجهيز الأسلحة المناسبة والعجلات و الأدوات الاحتياطية و التجهيزات الطبية و العتاد وأجهزة الاتصال والمعدات الحيوية الأخرى .

فضلاً عن ذلك ، فإن وزارتي الدفاع والداخلية ينبغي أن تركز على تلبية إحتياجات رجالها من الإمتيازات و التطوير الوظيفي و الدعم . كما إن على الحكومة العراقية أن تتحمل مسؤولية تأمين تقديم الخدمات الملائمة لقوى الأمن خصوصاً عند العمليات . و لتقديم الخدمات الرئيسية المتضمنة التطبيب و النقل و الإدامة والتجهيزات وللتغلب على النقص الحالي فإن الحكومة العراقية ستحتاج أن تعتمد بقوة على دعم التحالف لتطوير الممارسات المناسبة والإجراءات والتنظيمات لإنجاز هذه المهام بمستوى قياسي عراقي يمكن العراقيين من أن يأخذوا مباشرة قيادة العمليات الأمنية المستقلة مستقبلاً.

ملاحظات إضافية

إن عمل اللجنة والجزء الرئيسي من هذا التقرير قد ركز على المواضيع المحددة من قبل الكونغرس. ومع ذلك ، فقد كانت فرصة لأعضاء اللجنة بأن يزجوا أنفسهم في ديناميكية هذا الإخراط المعقد في العراق ، مصحوباً بالدخول غير العادي الذي قامت به اللجنة ، مما أعطى مجموعة ملاحظات مصحوبة بنتائجها . تعتقد اللجنة أن وجودها أمرٌ حيوي .

لقد فعلت اللجنة ذلك في فصل الاستنتاجات كي يستطيع الكونغرس والإمة الاستفادة من مجمل الدروس المكتسبة من عملها . وبالوقت الذي لم تكن اللجنة مخولة بالتعليق على أمور مثل المحافظات العراقية أو الاتجاه العام لجهودها الوطنية المتواصلة ، فإن هذا الفصل الأخير يبحث في الملاحظات المشتركة وإقترح إجابة عن التساؤلات المتعلقة بالطريق المستقبلي مع أخذ أمن العراق والملفات الأخرى المثارة بنظر الاعتبار في هذه الدراسة ، بضمنها السؤال المهم : "ماذا يعني كل هذا فيما يخص مستقبل العراق ؟" .

وللإستنتاج ، تقدر اللجنة القيادية ، المساهمات وتضحية الرجال والنساء في القوات المسلحة للولايات المتحدة ولحفائنا التي أوجدت ظروف العراق للظهور كأمة متحررة ومستقلة . كما أن للجيش الوطني والحرفيين المدنيين بلا شك دور مهم على نفس المستوى في تكريس الخدمات لأمتنا التي تستمر في كونها فخر الشعب الأمريكي ماضياً وحاضراً .

إستنتاجات و نتائج رئيسية وتوصيات

تقييم شامل للقوات الأمنية العراقية – الجيش والشرطة

الاستنتاج : القوات المسلحة العراقية – الجيش و القوات الخاصة و البحرية و القوة الجوية – تتزايد فاعليتها وقادرة على تحمل مسؤوليات أعظم في الأمن الداخلي العراقي،والشرطة العراقية تتحسن ، ولكن ليست بالمعدلات الكافية التي تناسب مسؤولياتها الأمنية الجوهرية . ستستمر القوات الأمنية العراقية بالاعتماد على التحالف في توفير المستلزمات الجوهرية مثل الدعم القتالي (دعم الملاحه الجوية ، الإستخبارات والاتصالات) دعم خدمات المعركة (اللوجستي وتوفير السلسلة الإدارية والصيانة) والتدريب . تخمن اللجنة أنه خلال ١٢ – ١٨ شهراً سيكون هناك تواصل في التحسن في إستعدادهم وقابليتهم ، ولكنها ليس التحسن في القدرة على العمل المستقل . تشير الشواهد الى أن قوى الأمن العراقية سوف لن تكون قادرة على التقدم بصورة كافية في المستقبل القريب لتأمين حدود العراق ضد عدوان عسكري وتهديد خارجي .

النتيجة ١

على الرغم من إن الجيش العراقي والقوات الخاصة قد أظهرت تقدماً مهماً في القدرات الموجهة ضد الإرهاب على المستوى العملياتي ، فإن خدمات الشرطة العراقية والشرطة الوطنية تواجهها عدة تحديات ينبغي التغلب عليها ولا تستطيع المساهمة بصورة فاعلة في منع الإرهابيين من الحصول على ملاجئ آمنة في العراق . وتقييم قوات شرطة الحدود بأنها غير فاعلة .

النتيجة ٢

إن قدرة القوى الأمنية العراقية على تحقيق أمن أكبر لمحافظة العراق يختلف حسب المنطقة وحسب التنظيم داخل قوى الأمن العراقية تبعاً لعدة عوامل ، بضمنها القيادة السياسية و الظروف الأمنية و الطائفية و توفر الموارد .

النتيجة ٣

إن إستراتيجية "طهر، أمسك ، ابن" التي نفذت من قبل قوى الأمن العراقية هي على المسار الصحيح وتظهر نتائج ملموسة ، ولكن لا القوات العراقية المسلحة ولا قوى الشرطة تستطيع تنفيذ هذا النوع من العمليات بصورة مستقلة .

النتيجة ٤

الجيش العراقي والشرطة العراقية لها القدرة على المساعدة في تقليل العنف الطائفي ، ولكن قوات الأمن العراقية ستعكس المجتمع الذي جاءت منه. المصالحة الوطنية هي المفتاح لانهاء العنف الطائفي في العراق .

وزارة الدفاع

الاستنتاج : إن وزارة الدفاع هي المسؤولة عن تطوير وتنفيذ سياسة الجيش العراقي وتخصيص الموارد المالية له ، إنها تبني المؤسسات والعمليات الضرورية لإنجاز مهمتها . على أية حال ، فإن قدراتها قد إنخفضت بسبب البيروقراطية وعدم الخبرة و البطانة الزائدة والمركزية المفرطة . هذه المعوقات قللت من الاستعداد العملياتي و القدرة و فاعلية الجيش العراقي . وبينما تستمر الوزارة بالتنامي ، فيجب الافتراض إن الأعمال العائدة للوزارة حالياً تقع على التحالف .

النتيجة ٥

إن انعدام الكفاءات والمركزية الزائدة داخل وزارة الدفاع وعدم قدرتها على تنفيذ ميزانيتها قد أثر على إستعدادها القتالي وقدرات القوات المسلحة العراقية .

النتيجة ٦

إن القدرة على التعاقد بصورة كفوءة أمرٌ مهم بالنسبة إلى مهمة الوزارة في تعزيز القوات العراقية المسلحة . تفنقر الوزارة في الوقت الحاضر إلى المعالجات الفعالة لتنفيذ متطلبات التعاقد .

النتيجة ٧

تعوض الوزارة بشكل دائم أفراد الجيش العراقي ، ولكنها تعاني من صعوبات في محاسبة الأفراد .

النتيجة ٨

إن مستوى المعلومات التي تتقاسمها وتتعاون فيها المؤسسات الاستخباراتية العراقية و القوى الأمنية العراقية غير مرضية - المشكلة ناشئة من المنافسة البيروقراطية وعدم الثقة بين التنظيمات الاستخباراتية المختلفة .

النتيجة ٩

تم تأسيس خطوط متوازية لاتصالات مباشرة مع الوحدات العسكرية تحت سيطرة رئيس الوزراء . لقد أدرك أهمية إيجاد سلسلة ثانية من الإتصالات ذات الصبغة السياسية توصل بصورة فاعلة الأوامر المباشرة إلى القادة الميدانيين . وبهذه الطريقة يتجنب الخطوط الوطنية التي تتطلب المرور بوزارة الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة العراقية .

النتيجة ١٠

أدى نقص الخبرة والتجربة اللوجستية داخل القوات المسلحة العراقية إلى خفض رئيسي في إستعداداتهم وقدراتهم . نعيد التأكيد على التحالف، بأن النصح والإرشاد والدعم الفني سيكون ضرورياً لمعالجة هذه الحالة .

الجيش العراقي والقوات الخاصة

الاستنتاج : يمتلك رجال الجيش العراقي والقوات الخاصة ما يكفي من الرغبة والقدرة للتحسن المستمر في القدرات التدريبية الأساسية . لقد زُوِدَ الجيش بتجهيزات خاصة لمعدات مكافحة التمرد ولكن معظم هذه المعدات غير متوفرة لاستخدامها في العمليات بسبب الصيانة ومشاكل سلسلة إدارة التجهيز . لقد قاموا ببعض الجهد لتقليل التأثير الطائفي بين رتبهم وقد أنجزوا بعض التقدم . فاعليتهم العملية وخصوصاً القوات الخاصة ، تزداد مع أنهم سيقون معتمدين على قوات التحالف من نواحي عديدة مثل الدعم القتالي (الدعم الجوي ، الاستخباراتي ، والاتصالات) . دعم الخدمات القتالية (اللوجستية ، توفير سلسلة الإدارة والصيانة) والتدريب . على الرغم من التقدم ، فلن يكونوا مستعدين لتنفيذ دورهم الأمني بإستقلالية حتى بعد مرور فترة ١٢-١٨ شهراً . ومع ذلك ، فتعتقد اللجنة إن تقدماً رئيسياً يمكن أن يحدث في نهاية تلك الفترة .

النتيجة ١١

فضلاً عن حماية البلد من التهديدات العسكرية الخارجية ، فإن الجيش العراقي يستطيع بل يجب أن يلعب دوراً في منع التهديدات غير التقليدية الناشئة من أماكن خارج العراق . ليس للجيش العراقي في الوقت الحاضر القوة الكافية لتعزيز

أمن الحدود وإدارة عمليات مكافحة التمرد في آن واحد .

التوصية : ينبغي تطوير حجم الجيش العراقي وقدراته كجزء من إستراتيجية الأمن الوطني التي تحدد أدوار ومهام قوى الأمن العراقية في مجالي الأمن الداخلي والاحتياطيات الأمنية الحدودية و الجيش وكذلك قوى الشرطة الوطنية تؤكد حالياً على الأمن الداخلي وليس هناك لإقوات أمنية حدودية غير كافية تركز على السيطرة على الحدود . ينبغي أن يساهم الجيش العراقي في كل من الحدود والأمن الداخلي . مع إلتزام وطني بتوسيع مهام الجيش إلى ما هو أبعد من مكافحة التمرد بضمنها أمن الحدود على أن ينعكس ذلك في خطط وسياسات الجيش والوزارة .

النتيجة ١٢

لقد أصبح الجيش العراقي أكثر فاعلية في دعم عمليات مكافحة الإرهاب التي يقودها التحالف منذ بداية حملة الزيادة و الانتشار العسكري للقوات العراقية والتحالف في وقت مبكر من ٢٠٠٧ . تستمر وحدات القوات العراقية في التحسن وإمكانية الإعتماد عليها ، وبعض الوحدات الآن هي جزء مكمل مع فريق التحالف في عمليات مكافحة التمرد . إن معدل التقدم الإجمالي في الجيش غير ثابتة . أداء بعض الوحدات أفضل من غيرها ، ولكن هناك ثقة متزايدة من إن التقدم قد حصل بمعدل سيمكن التشكيلات التكتيكية ووحدات الجيش العراقية من أن تؤدي دوراً قيادياً أكبر في عمليات مكافحة التمرد بالتدريب وخلال فترة ١٢-١٨ شهراً القادمة . على أية حال ، سيستمرون بالاعتماد على دعم التحالف ، بضمنه اللوجستي و الاستخباراتي و الدعم الناري و

نهاية ٢٠٠٨ . الفرق الحالية تتعرض للغيابات ، المرخص بها أو غير المرخص بها . وهناك معدل قياسي حددته وزارة الدفاع وهو ٨٥ % من "الحضور للواجب" في كل الأوقات . ولتحقيق ذلك فإن الوحدات ستشكل من ١٢٠ % من القوة المخولة ، ووفرة المتطوعين للخدمة في الجيش العراقي الجديد ينبغي أن تجعل الحصول على هذا الهدف ممكناً . هذا العدد الكبير المطلوب من الرجال سيضع عائقاً أمام التجهيزات وبرامج التدريب الميداني .

النتيجة ١٧

إن تطبيق قانون الإنضباط العسكري العراقي وبرامج التطوير الحربي ومنافع أفراد القوات المسلحة هي المفتاح لتحسين الاستعداد . لقد وجدت اللجنة إن تنفيذاً غير ملائم لهذه المبادئ سيؤثر سلباً على العلاقات الفردية و تطوير القيادة . ينبغي أن يكون تطوير قادة المستقبل هدفاً مهماً لبرامج الأفراد .

النتيجة ١٨

لقد جهز الجيش العراقي بصورة تلائم مقاومة التمرد ، على أية حال ، إن تجهيز الجيش بالمزيد من السلاح و المدفعية والنقل، مفيداً تكتيكياً وتوصل رسالة قوية إلى الشعب العراقي والى العدو بشأن تنامي قوة وقدرة الجيش العراقي .

النتيجة ١٩

تبقى الأمور اللوجستية أمراً ضرورياً للقوات الأرضية العراقية مع أنه حصل تقدماً ، حيث تحققت قدرات لوجستية ملائمة منذ ٢٤ شهراً مضت .

المعدات و التدريب و التطوير القيادي للمستقبل المنظور .

النتيجة ١٣

إن قوات العمليات الخاصة العراقية هي أكثر العناصر القادرة في القوات العراقية المسلحة ومدربة تدريباً جيداً على نطاق المهارات الفردية والجماعية . وهم قادرون في الوقت الحاضر على قيادة عمليات مكافحة الإرهاب ولكنهم لازالوا بحاجة إلى دعم التحالف . سيقون معتمدين على التحالف في عدد من إحتياجات المعركة ، خصوصاً الجوية منها و الدعم الجوي القريب والاستخبارات .

النتيجة ١٤

ينقص الجيش العراقي القادة المتمرسين على كل المستويات من الضباط مما يقلل من إستعداداته وقدراته وفاعليته .

النتيجة ١٥

إن فيلق الضباط غير المكلفين ليس من التقاليد المعروفة في التشكيلات العسكرية العراقية ولكنه سيكون ذو قيمة كبيرة في جعل الجيش أكثر كفاءة قتالية .

التوصية : سيتطلب تطوير القيادة في الجيش العراقي الاستمرار في دعم مستشاري التحالف ووحداته . إن إستعمال طريقة "تدريب المتدربين" والتأكيد المستمر على تطوير إستخدام فيالق الضباط غير المكلفين أمرٌ ضروري ، طالما إن تطوير القياديين سيأخذ وقتاً لتحقيقه .

النتيجة ١٦

لقد بني الجيش العراقي حالياً لأجل عمليات مقاومة التمرد ، ويهدف إلى تشكيل (١٣) تشكيلاً حتى

النتيجة ٢٠

إن النقص اللوجستي الحالي هو رمزاً للحاجة الملحة الى حل الملفات الرئيسية حيث يجب أن تتبناها الحكومة العراقية والجيش . إستراتيجية الولايات المتحدة وحلولها تعتمد بقوة على الموارد الخارجية اللوجستية وهذا الفهم قد واجه مقاومة من القادة العراقيين . في أغلب الأحوال "الطريقة العراقية" مع إنها غير مثالية دائماً ، تكون كافية . إن الحلول اللازمة للقوات المسلحة العراقية يجب أن تطور مع هدف تحقيق معيار عراقي يتماشى مع الثقافة والتقاليد والقدرات العراقية .

التوصية : لكي يستطيع الجيش العراقي العمل مستقلاً عليه تطوير نظاماً لوجستياً فاعلاً ونظام صيانة. على التحالف أن يستمر بالعمل مع وزارة الدفاع لتطوير نظام يلبي إحتياجات العراق .

القوة الجوية العراقية

الإستنتاج : تسبب تأسيس القوة الجوية العراقية في وقت متأخر بإنخفاض في قدرتها على تقديم الدعم الجوي المطلوب للعمليات الأرضية . إنها مصممة بصورة جيدة لجهود مقاومة التمرد الحالي ، وليس للاحتياجات المستقبلية كقوة جوية كاملة القدرة . ومع إنها محدّدة بالمتوفر من الأفراد المهرة المناسبين، وبالرغبة في تقييم حجم القوة والإكتساب من خلال العمليات الفعلية ، فإنها تتقدم بإتجاه النسبة الموعوده خلال فترة التشكيل هذه .

النتيجة ٢١

إن القدرات بعيدة المدى للقوة الجوية العراقية ستعتمد في نجاحها على تجنيد أفراد مؤهلين ، ويتطلب التأكيد بصورة أعظم على التدريبات الأساسية والفنية .

التوصية : على القوة الجوية العراقية مع شركائها في التحالف زيادة جودة نوعية المجندين وزيادة قدرات الحاليين وبرامج التدريب المخطط لها . وكذلك زيادة الرجال المخولين لتعويض الغيابات . التأكيد على حجم التدريب أمراً ضرورياً.

النتيجة ٢٢

على الرغم من أن مشتريات الطائرات كانت كافية حتى هذا التاريخ ، فإن أنظمة الصيانة والإدامة تبقى متأخرة كثيراً عن برامج الشراء والتجهيز، مما يعيق عموم قدرات القوة الجوية العراقية .

التوصية : ينبغي على قيادة المتعددة - الجنسية الأمنية الإنتقالية - العراق مضاعفة جهودها لغرس قيمة الحفاظ على النوعية والدعم في ثقافة وزارة الدفاع بصورة عامة، وعلى القوة الجوية العراقية على وجه الخصوص .

النتيجة ٢٣

وعلى الرغم من إن القوة الجوية العراقية قد بدأت في وقت متأخر جداً مقارنة بالجيش العراقي ، فإن التصميم الحالي للقوة الجوية العراقية ملائم لمهمتها الحالية وهي في تقدم ملحوظ .

التوصية : لكي تعطي التقدم الجيد الحالي ، فإن القوة الجوية العراقية الجديدة ينبغي أن تبقى على تطورها الحالي في مواجهة التمرد والنظر بإتجاه تأسيس عمليات نوعية وقدرة على الصيانة والاندماج في قتال مشترك . وكلما تطورت هذه المهارات كلما إضمحل الاعتماد على دعم التحالف .

البحرية العراقية

الإستنتاج : تعتبر البحرية العراقية صغيرة وأسطولها الحالي غير كافي لتنفيذ مهامها . وعلى أية حال ، فإنها تحرز تقدماً رئيسياً في هذه

ولم تُعلم بصورة واضحة، هذه الملفات تتطلب إنتباهاً أعظم من كل من الوزارة والتحالف .

التوصية : مع غياب تحديد واضح للمناطق البحرية ، فإن فضاء معركة البحرية العراقي سيتعقد أكثر . وعلى الرغم من إن اللجنة تدرك أن حل مشاكل هذا الملف قد عقدته معاهدات التفاهم الطويلة بين هذه البلدان ، فإن الحل قد لا يرى بالمستقبل المنظور. إن من الضروري لهذا الملف أن يُثار مع الحكومة العراقية والفريق الأمني .

النتيجة ٢٦

ليس للبحرية العراقية علاقات تعاون مع حرس الشواطئ العراقية مع إن كلاً من المؤسستين تعملان عن قرب ولهما مهمات تكمل إحداها الأخرى . الافتقار إلى هذا التنظيم والتعاون من المحتمل أن يوجد ترابط ضعيف في بيئة إستراتيجية حرجة .

التوصية: على التحالف أن يعمل مع وزارة الدفاع والبحرية العراقية وحرس السواحل لدراسة الجدوى والفوائد المحتملة من دمج البحرية وحرس السواحل في مؤسسة واحدة تتحمل مسؤولية أمن السواحل البحرية . إذا لم يكن التوحيد ممكناً، فتدمج كلتا المؤسستين ضمن وزارة الدفاع ، وينبغي تطوير تعاون وتنسيق أفضل لمنع حدوث فجوة أمنية خطيرة .

النتيجة ٢٧

لقد أنجزت البحرية العراقية الجديدة تقدماً مهماً على مدى الفترة الزمنية القصيرة الماضية خصوصاً في التخطيط ولكنها بقيت تعتمد اعتماداً قوياً على التحالف في مجال التدريب و الدعم اللوجستي وأعمال الصيانة .

المرحلة المبكرة من التطور : إن لها خطط جيدة للتماهي ، وهي تطبق بنجاح . يعيق نموها تركيز وزارة الدفاع على القوات الأرضية وعمليات مقاومة التمرد وهذا أمر مفهوم ، وكذلك عدم الكفاءة والبيروقراطية . ستستمر البحرية العراقية بالاعتماد على قوة بحرية التحالف لتنفيذ مهامها في المستقبل المنظور .

النتيجة ٢٤

العائد الواطئ للبحرية العراقية ضمن وزارة الدفاع، وعدم كفاية حصة ميزانية الوزارة والتنفيذ ، قد أعاقت بشكل كبير عمليات البحرية العراقية وتطورها .

التوصية : يجب على مستشاري التحالف مساعدة قيادة البحرية العراقية في موضوع الميزانية ضمن وزارة الدفاع. ينبغي توضيح الاستراتيجية المهمة للبحرية العراقية بصورة أفضل للحكومة العراقية ، في مجالي صيانة وحدة الأراضي العراقية وتوفير الأمن المطلوب لضمان تدفق النفط بصورة كفوءة . الوزارة ذات قدرات ضعيفة وميزانية ضعيفة وإن تنفيذ ملفاتها الأكبر يحتاج أيضاً إلى دعم التحالف ، كما هو مفصل بصورة مركزة أكثر في قدرات الوزارة (الفصل ٤) .

النتيجة ٢٥

إن مساحة مسؤولية القوة الجوية العراقية صغيرة و معقدة وعلى درجة عالية من الأهمية الاستراتيجية الحيوية . العلاقات بين البلدان التي تجاور منطقة مسؤوليتها وبحريتها القوية وحماية الشواطئ هشة في أحسن الأحوال . فضلاً عن إن الحدود البحرية الداخلية مع إيران والكويت متداخلة

التوصية : الفريق البحري الحالي في أم قصر مهمٌ وينبغي إستمراره .

وزارة الداخلية

الإستنتاج : إن وزارة الداخلية هي وزارة بالأسم لا غير . وتعتبر على نطاق واسع ذات إختلال وظيفي و تعاني من قيادة غير فاعلة . ومثل هذا الإختلال الأساسي يمثل عائقاً خطيراً لتحقيق مستويات الإستعدادات المطلوبة والقدرات والفاعليات لدى قوى الشرطة وأمن الحدود وهما أمران رئيسيان للأمن الداخلي وإستقرار العراق .

النتيجة ٢٨

إن الطائفية والفساد مستشريان في وزارة الداخلية وتعيقان قدرات الوزارة لإتمام مهامها في توفير أمن داخلي للمواطنين العراقيين .

النتيجة ٢٩

تفتقر وزارة الداخلية إلى الإدارة والقدرة اللوجستية الكافية لدعم قوى الأمن الداخلي التي تخضع لها .

التوصية : إن وزارة الداخلية ، وبدعم من الفريق المدني الإنتقالي المساعد للشرطة ، يجب أن يعيدا تنظيم هيكلها مع خطة تطوير إستراتيجية خمس – سنوات وبناء القدرة الإدارية اللازمة لتعزيز قوى الأمن المدني العراقي في مجال السلوك أي التحرر من أية محاباة طائفية .

النتيجة ٣٠

لا تستطيع وزارة الداخلية تنفيذ ميزانيتها ، وهذا الفشل يقوّض فاعلية قوى الأمن المدنية في هذا المجال .

النتيجة ٣١

وزارة الداخلية ومسؤولوا المحافظات يشاركون المسؤولية في إدارة ودفع رواتب مؤسسة الشرطة العراقية . هناك نقص خطير في هذه الجهود وصل إلى الرواتب والمشاكل الأخلاقية وزادت التوترات بين الحكومة المركزية والمحافظات .

التوصية : الفريق الإنتقالي لوزارة الداخلية يجب أن يستمر في العمل مع مسؤولي وزارة الداخلية لوضع آلية قابلة للتطبيق لإدارة أفضل وحل مشكلة الرواتب التي تؤثر على قوى الشرطة . وينبغي أن يجري هذا بالتنسيق مع سلطات المحافظات .

النتيجة ٣٢

وزارة الداخلية سيطرة ضعيفة على القوة التي تشكل خدمة حماية المنشآت . إن ولاء العديد من أفراد حماية المنشآت هو لأفراد الوزارات و الأحزاب و العشائر وليس للحكومة المركزية ، و إنقسام الولاءات هذا يقوض قابليتهم على توفير الأمن .

التوصية : ينبغي أن يقوم التحالف بدعم وتعزيز خدمات حماية المنشآت بتشجيع تأسيس أنظمة الأداء الوطني . ويسبق هذا التعزيز ، مساعدة التحالف وزارة الداخلية لضمان تدقيق وفحص مناسب لأفراد حماية المنشآت ، ولتدريباتهم وتجهيزاتهم .

مديرية الشرطة العراقية

إن مديرية الشرطة العراقية غير قادرة اليوم على توفير الأمن بالمستوى اللازم لحماية المناطق العراقية من التمرد والعنف الطائفي. وتعتبر الشرطة جزءاً مركزياً من مؤسسة الأمن العريقة في العراق . ولكي تكون فاعلة في مواجهة

تدريب مديرية الشرطة العراقية ، هذا الترتيب يهّمس مستشاري الشرطة الوطنية المدنيين، ويحد من الفاعلية العامة للتدريب وجهود المستشارين .

التوصية : فريق التدريب المساعد في قيادة شرطة التحالف وفرق تدريب الشرطة يجب أن تتحول إلى محترفين مدنيين رفيعي المستوى في فرض القانون.

النتيجة ٣٦

عدد مستشاري الشرطة الدوليين المدنيين غير كافٍ لمهام تدريب الشرطة العراقية .

التوصية : يجب على التحالف - وليس الولايات المتحدة فقط - أن يمول متطلبات المجندين بالعدد اللازم من مستشاري الشرطة الدولية .

النتيجة ٣٧

برامج التدريب لحد الآن تؤكد على الكمية في الشرطة المتدربة على حساب نوعية المتدربين مما يقوض الفاعلية بعيدة المدى لجهود بناء قوة مقتدرة .

التوصية : على ضوء العدد الكبير من أفراد الشرطة العراقية الذين لم يحصلوا على تدريب التحالف ، ينبغي على وزارة الداخلية والفريق المدني الإنتقالي المساعد للشرطة أن يبحث عن تجنيد شرطة عالية النوعية وتدقيقهم بعناية أكبر ليستمروا في تلبية متطلبات التدريب .

النتيجة ٣٨

تفتقر الشرطة العراقية إلى أكاديمية رسمية لقيادة الشرطة مما يؤدي إلى إعاقة تطور القيادات اللازمة .

التوصية : ينبغي على الشرطة العراقية العمل سويةً مع مستشاريها من التحالف لتأسيس أكاديمية

التهديدات التي يواجهها الضباط و بضمنها العنف الطائفي ، فإن مديرية الشرطة العراقية ينبغي أن تخضع لتدريب وتجهيز أفضل . تعتقد اللجنة أن مديرية الشرطة العراقية يمكن أن تتحسن بالتدريج إذا ما أصبحت وزارة الداخلية مؤسسة وظيفية أكثر مما هي عليه الآن .

النتيجة ٣٣

إن التأكيد على التجنيد والتعيين المحلي في الشرطة العراقية يظهر إمكانيات تثبيت الأمن على المستوى المحلي ، وتبقى إجراءات التدقيق القوي للأفراد أمراً حيوياً .

التوصية : وزارة الداخلية والفريق المدني الإنتقالي المساعد للشرطة ، ينبغي أن يعمل مع سلطات المحافظات لضمان وضع إجراءات تدقيق عامة تستعمل بشكل دائم في كافة أنحاء البلد لمواجهة الميليشيات والمجرمين ، وتغلغل الإرهابيين في مديرية الشرطة العراقية .

النتيجة ٣٤

إن تدريب الشرطة في العراق يحرز تقدماً ، خصوصاً في المجالات التي يقود التدريب فيها مشرفون عراقيون يشتركون مع مستشاري الشرطة المدنية .

التوصية : يجب على الفريق المدني الإنتقالي المساعد للشرطة ، الإستمرار في تحويل قيادة التدريب إلى العراقيين حيثما أمكن ذلك ويجب تعميم برنامج "تدريب المتدربين" على جميع المحافظات لتسهيل هذه العملية .

النتيجة ٣٥

يقود الضباط العسكريون الأمريكيين بالإضافة الى أفراد تعزيز القانون المدنيون الإقدمون، جهود

التوصية : وطالما أن الشرطة العراقية في تطور مستمر ، فإن على القيادة الأمنية الإنتقالية متعددة الجنسية – العراق أن تعمل مع وزارة الداخلية لزيادة القدرات التحقيقية و القضائية للشرطة وذلك بتوسيع قوة مهمة الجرائم الكبرى و زيادة عدد مختبرات الجرائم في المدن الرئيسية و زيادة الدورات التدريبية في التحريات الجنائية وإنشاء قسم للتحريات ضمن الشرطة العراقية .

النتيجة ٤٢

الشرطة العراقية ما هي إلا عنصراً واحداً في النظام القضائي الأوسع الذي لم يجر تأسيسه في العراق .

التوصية : على الحكومة العراقية ، وخصوصاً وزارتي الداخلية والعدل أن تتعاونوا لإيجاد وتحقيق إطار عمل لتمكين دور القانون في العراق . على التحالف أن يستمر في دعم هذه الجهود وبقوة .

النتيجة ٤٣

إن الشرطة، قضية مركزية في تأسيس الأمن بعيد المدى والإستقرار في العراق . اليوم ، خدمات الشرطة العراقية غير قادرة على توفير الأمن بمستوى يكفي لحماية مناطق العراق من التمرد والعنف الطائفي .

التوصية : إن الفريق المدني الإنتقالي المساعد للشرطة ، ينبغي أن يعمل عن قرب مع وزارة الداخلية والدفاع لتطوير خطة إستراتيجية مفصلة لنقل المسؤولية الأولية للأمن الداخلي في العراق من الجيش العراقي إلى الشرطة العراقية .

الشرطة الوطنية

الاستنتاج : لقد أثبتت الشرطة الوطنية عدم فاعلية عملياتها . الطائفية التي في وحداتها تقوّض

شرطة عراقية رسمية تركز على تطوير مهارات الضباط الأقدمين في قوات الشرطة المدنية مع برنامج منفصل لتدريب مشرفين من الخط الأول .

النتيجة ٣٩

الشرطة العراقية لازالت تحت مستوى التجهيز اللازم لمواجهة التهديدات التي تواجهها وتعاني من نقص دائم في المعدات الحيوية .

التوصية : ينبغي على القيادة الإنتقالية الأمنية متعددة الجنسيات – العراق أن تعمل مع الحكومة العراقية لتوفير عجلات مدرعة كافية وأسلحة أثقل إلى الشرطة العراقية ، خصوصاً إلى مراكز الشرطة في المناطق الحضرية والمناطق الأخرى التي إنفجرت فيها المتفجرات شديدة الانفجار و الخارقة للدروع .

النتيجة ٤٠

إن النوعية الاستخباراتية الجيدة أمر مهم لعمل الشرطة العراقية لكي تؤدي واجبها الأمني ، ولكن الدعم الاستخباراتي لعمليات الشرطة محدود والمعلومات التي تشارك بها الوكالات الإستخباراتية الأخرى ضعيفة .

التوصية : جميع الوكالات الامنية العراقية والشرطة العراقية يجب أن تعمل سوية من أجل تأسيس نظام مشاركة المعلومات ، نظرياً وعملياً لمواجهة متطلباتهم . إن على وزارة الداخلية أن تعمل مع المحافظات لتحديد آلية لتبادل المعلومات من المستوى الوطني فنانزلاً .

النتيجة ٤١

للشرطة العراقية جهاز تحقيقات ضعيف جداً وقدرات بسيطة تُحد من فاعليتها .

النتيجة ٥

إن الإمكانيات العامة لقسم حماية الحدود ومديرية الموائى قد قوضتها ضعف قدرات وزارة الداخلية . فضلاً عن إن ثقة آمري أمن الحدود قليلة، بأن الوزارة ستلبي إحتياجاتهم وإهتماماتهم .

النتيجة ٦

إن تقاسم المسؤوليات على الأرض والبحر والمطارات بين وزارة الداخلية والنقل ، مع نقص توحيد الجهود بين هذه الوزارات هو ما يقوّض فاعلية قسم حماية الحدود ومديرية الموائى .

التوصية : ينبغى على الحكومة العراقية تطوير تعليمات واضحة لتسهيل وحدة الجهود بين وزارة الداخلية ووزارة النقل لأمن الحدود، والتحرك سريعاً لدمج وتوحيد مسؤوليات أمن الحدود في وزارة الداخلية .

النتيجة ٧

لم تثبت وزارة الداخلية مفاهيم قياسية للعمليات وإجراءات العمل أو المعالجات لمديرية الموائى البحرية لتطبق على المداخل البرية ، فكل واحدة تبدو أنها تعمل وفقاً لمبادئ الأمر المحلى .

النتيجة ٨

العديد من المداخل البرية لا تتوفر لديها لا النوعية ولا الكمية من المراقبين والمفتشين المطلوبين لعمليات أمن الحدود لكي تعمل بفاعلية .

التوصية : على التحالف أن يستمر في التأكيد على وزارة الداخلية بأن وحدة أراضي البلاد تعتمد كثيراً على قدرات قسم حماية الحدود على تأمين الحدود وأن صرف الأموال على معدات التفشيش والمراقبة لهذه القوات يجب أن يكون من الأولويات المهمة لزيادة فاعليتها وكفاءة قوات أمن الموائى .

قدراتها على توفير الأمن ، هذه القوة ليست حيوية في شكلها الحالي . **ينبغي تفكيك الشرطة الوطنية وإعادة تنظيمها .**

النتيجة ٤

بشكلها الحالي ، لا تعتبر الشرطة الوطنية مؤسسة فاعلة ، لقد أصيبت قدراتها بالشلل بسبب تحديات عديدة ، بضمنها عدم ثقة الشعب و الطائفية (الحقيقية منها والمتصورة) وعدم وجود هوية واضحة لها - خصوصاً ، فيما إذا كانت عسكرية أم قوة شرطة .

التوصية : ينبغى تفكيك الشرطة الوطنية وإعادة

تنظيمها ضمن وزارة الداخلية . يجب أن تكون منظمة أصغر بكثير تحت إسم مختلف ومسؤولية شرطوية ذات مهام أكثر تخصصاً مثل التخلص من العتاد غير المنفجر و البحث داخل المدينة والإنقاذ و الأعمال ذات المعالجات الخاصة ووظائف أخرى مشابهة .

قسم حماية الحدود

الاستنتاج : إن الحدود العراقية هشّة وقابلة للإختراق . يعاني قسم حماية الحدود من دعم وزاري ضعيف من قبل وزارة الداخلية . غالباً ما كانت قوات الحدود تعاني من نقص في المعدات و البنى التحتية و التجهيزات الاساسية لتنفيذ مهامها . لقد قوّض أمن الحدود بشكل شامل بسبب إنقسام المسؤوليات بين وزارة الداخلية ووزارة النقل . الفساد والتأثير الخارجي والتغلغل ، كلها مشاكل واسعة الانتشار . غياب التحسينات الرئيسية في كل هذه المجالات ، ستبقي حدود العراق سهلة النفوذ ودفاعاتها ضعيفة .

النتيجة ٤٩

يفتقر قسم حماية الحدود الى الكفاءة اللوجستية و أنظمة الدعم و البنى التحتية لتعزيز قواته في الميدان.

التوصية : على قوات التحالف أن تشجع بقوة، قسم حماية الحدود على تحقيق خطته لتوزيع مقراته الوطنية أثناء إستمراره في توفير المتطلبات اللوجستية ودعم الصيانة على المدى القريب لكي يستطيع أفراد قسم حماية الحدود وموائى الدخول من إتمام مهامهم بنجاح .

النتيجة ٥٠

الفساد مشكلة خطيرة في العديد من الموائى والمداخل البرية. هذه الحقيقة لم تعالج بصورة مناسبة .

التوصية : إن إزالة الفساد قد تكون قضية أجيال في العراق ، ولكن القيادة الأمنية الإنتقالية المتعددة الجنسية - العراق وفيالق متعددة -الجنسية - العراق ، والوكالات المدنية ينبغي أن تعمل جميعها سوية في محاولة زيادة مراقبة فريق نقل الحدود لقسم حماية الحدود و مديرية المداخل الحدودية و كذلك تطوير برنامج تدريب قياسي يؤكد على القيادة و الاخلاق المهنية .

الهوامش

١- وزارة الدفاع، مقياس الاستقرار والأمن في العراق . تقرير للكونغرس في حزيران ٢٠٠٧ ص ٣٠ قوى الأمن العراقية تتألف كذلك من حرس الحدود ، ضمن وزارة الداخلية، ووحدة حماية المنشآت . رسمياً تحت سيطرة وزارة الداخلية ، وحالياً تعمل وحدة حماية المنشآت تحت توجيه وزارات متعددة .

٢- مدير الاستخبارات الوطنية ، تقدير الاستخبارات الوطنية آب ٢٠٠٧ ص ١